UN LIBRARY
JAN 1 ? 1992
UN/SA COLLECTION

S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23402
10 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

أمريكا الوسطى : الجهود المبذولة لإقرار السلم

تقرير من الامين العام

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الامن ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، الذي قرر فيه المجلس ، في جملة أمور ، إنشاء بعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور لرصد جميع الاتفاقات المبرمة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وطلب من الامين العام أن يوالي إبلاغ المجلس بكل ما يستجد بشأن تنفيذ ذلك القرار .

٢ - وكما سيعلم أعضاء مجلس الامن ، فإن نتائج الجولة الاخيرة من المفاوضات بين الطرفين أعلنت في "وثيقة نيويورك" التي تم التوقيع عليها في منتصف ليلة ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، ويرد نصها بوصفه مرفقا لهذا التقرير . وسجلت تلك الوثيقة أن الطرفين أبرما عددا من الاتفاقات الاخرى سيتم التوقيع عليها في مكسيكو في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عقب جولة نهائية من المفاوضات حول مسألتين معلقتين .

٣ - وتتضمن الاتفاقات التي تم التوصل إليها اثنين على وجه الخصوص يتطلبان ، رهنا بموافقة المجلس ، زيادة فورية وكبيرة في حجم بعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور إذا أريد لها تولي مهام التحقق والرصد التي يرغب الطرفان في قيام البعثة بها . وهذان الاتفاقان هما الاتفاق المتعلق بوقف المواجهة المسلحة ، والذي يُتوخى فيه قيام البعثة بالتحقق من جميع جوانب عملية وقف إطلاق النار والفصل بين القوات ، والاتفاق المتعلق بالشرطة المدنية الوطنية ، والذي يتوخى قيام البعثة برصد وصون النظام العام خلال الفترة الانتقالية التي سيتم فيها تشكيل الشرطة المدنية الوطنية الجديدة . والغرض من هذا التقرير هو أن أنقل إلى مجلس الامن توصياتي بشأن كيفية اضطلاع البعثة بهذه المهام وبشأن ما سيتطلبه الامر ، نتيجة لذلك ، من تغييرات في تنظيم البعثة وحجمها .

92-01203 ٠٠٤٧ب(٩٢)

أولا - الاحتياجات المتصلة بالتحقق الناشئة عن اتفاق وقف المواجهة المسلحة

٤ - ينص الاتفاق على أن تبدأ عملية إنهاء المواجهة المسلحة في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ اليوم المحدد للبدء ، وأن تنتهي بحلول يوم ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ . وخلال الفترة ما بين توقيع الاتفاق في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ويوم البدء ، يلتزم الطرفان بوقف إطلاق النار بصورة غير رسمية . ويبدأ نفاذ وقف إطلاق النار رسميا في يوم البدء . وستقوم البعثة بالتحقيق في أي ادعاءات بانتهاك وقف إطلاق النار . وسيتم الفصل بين القوات على مرحلتين ، تنتهي أولاهما في يوم البدء + ٥ أيام (٦ شباط/فبراير ١٩٩٣) ، والاخرى في يوم البدء + ٣٠ يوما (٢ آذار/مارس ١٩٩٣) ، في الوقت الذي سيتم فيه تدريجيا إعادة وزع القوات المسلحة في السلفادور في المواقع التي توجد بها عادة في وقت السلم ، وتركيز قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تدريجيا في "مواقع معينة" متفق عليها في مناطق النزاع . وخلال فترة وقف إطلاق النار بصورة غير رسمية (١٦ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) ، سيكون كبير المراقبين العسكريين قد حدد بدقة ، بالتشاور مع الطرفين ، المواقع المعينة المرسومة لقوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وأعد برامج مرحلية لتحركات قوات الطرفين إلى هذه المواقع . وستشرف بعثة المراقبة على هذه التحركات . وسيقوم الطرفان ، في أقرب وقت ممكن بعد توقيع الاتفاق ، بإبلاغ كبير المراقبين العسكريين ببعثة المراقبة بمعلومات تفصيلية عن حجم قواتهما وتسليحهما . وستتحقق بعثة المراقبة من نقل جميع الأفراد والمعدات المعلن عنها إلى المواقع المتفق عليها . ويحدد الاتفاق الأغراض التي قد تدعو الأفراد إلى مغادرة المواقع المتفق عليها ، ويكون ذلك بالتنسيق مع البعثة وأحيانا برفقة أعضائها . وتناط ببعثة المراقبة أيضا مسؤوليات معينة فيما يتعلق بانتهاكات وقف إطلاق النار المدعى بالقيام بها من جانب أي قوات سرية ، وفيما يتعلق بالرحلات غير القتالية التي تقوم بها الطائرات العسكرية ، وباحتمال اتخاذ رئيس الجمهورية قرارا بممارسة حقه الدستوري في استخدام القوات المسلحة للسلفادور بصورة استثنائية للمساعدة على معالجة أي أزمة تتعلق بالنظام العام .

ثانيا - الاحتياجات الناشئة عن الاتفاق المتعلق بالشرطة المدنية الوطنية

٥ - كجزء من الاتفاق الشامل على إقرار السلم في السلفادور سيتم في وقت مبكر من هذه العملية تسريح اثنتين من هيئات الأمن الموجودة ، وسيجري التسريح التدريجي للهيئة الثالثة على فترة أطول . وسوف تنفذ هذه التدابير مع تنظيم شرطة مدنية وطنية جديدة في آن معا وفقا لأحكام الاتفاق بتعاون وإشراف دوليين وثيقين تنسقهما الأمم المتحدة .

٦ - وتسهيلا للمرحلة الانتقالية الصعبة التي تعقب وقف إطلاق النار ، وتوليدا للثقة فيما بين جميع قطاعات السكان ، يُتوقع أن تلعب الأمم المتحدة دورا يستتبع جهودا تتجاوز مجرد التحقق ويتضمن رصد المحافظة على النظام العام ، ولا سيما رصد عمليات وسلوك الشرطة الوطنية الموجودة ريثما يتم نشر الشرطة المدنية الوطنية الجديدة في جميع أرجاء البلد ، الأمر الذي يتعين أن يتم تدريجيا . ومفهوم هذا الرصد مُستمد من تجربة خاضتها الأمم المتحدة مؤخرا . والهدف منه هو أن يُتاح للشعب السلفادوري الشعور بالأمن الكافي خلال المرحلة الدقيقة للانتقال من المواجهة المسلحة إلى المصالحة الوطنية ، في الوقت الذي يتم فيه تشكيل الشرطة المدنية الوطنية الجديدة ، التي ستنشأ باتفاق الجانبين لمواجهة احتياجات البلد في العهد الجديد ، وتدريبها وتكليفها بالخدمة .

٧ - وسيعمل مراقبو الشرطة التابعين للأمم المتحدة عن كثب مع الشرطة السلفادورية ويقومون برصد أنشطتها لضمان القيام بها باقتدار مهني وبموضوعية وحيْدة . وستقوم وحدة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور بوزع مراقبين على جميع مستويات الشرطة الوطنية الحالية . وعلى الخصوص فإن مراقبي شرطة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور سوف تقيم لها وجودا في المقر الرئيسي المركزي والإقليمي للشرطة الوطنية ، وفي غيرها من مستويات صنع القرار والمستويات التنفيذية . وسيمتد هذا الوجود إلى العدد الذي يعتبر ضروريا من المنشآت الثابتة للشرطة الوطنية ، في المناطق الحضرية والريفية على السواء . كما سيتم وزع مراقبي شرطة تابعين لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور في المناطق التي سيسود فيها نظام خاص بموجب شروط الأحكام الانتقالية للاتفاق المتعلق بإنشاء الشرطة المدنية الوطنية . كما سيكون الرصد المتنقل نشاطا رئيسيا سواء عن طريق مرافقة دوريات الشرطة أو رصد أنشطتها عن طريق التحقق العشوائية . وسيكون الهدف من الرصد بواسطة

الامم المتحدة هو منع وقوع الارهاب أو الاعمال الشارية أو الانتهاكات الاخرى للحقوق المدنية لجميع قطاعات السكان ، وكذلك تشجيع إعمال القوانين والنظم بصورة حيادية وغير تمييزية وبطريقة تشجع المصالحة الوطنية وتعمل على نشرها . ومع تخفيض قوة الشرطة الوطنية بالتدريج وفقا لجدول زمني سيتم وضعه ، سيقل كذلك عدد مراقبي شرطة بعثة الامم المتحدة .

ثالثا - التغييرات في تنظيم بعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور وفي حجمها

٨ - مما يذكر أن مسؤوليات التحقق لبعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور كانت في المرحلة الاولى من تشغيلها تتصل بقيام الطرفين بتنفيذ الاتفاق المتعلق بحقوق الإنسان(١) ، الذي قاما بتوقيعه في سان خوسيه في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وتقوم بتنفيذ هذه المهمة شعبة لحقوق الإنسان أنشئت في بعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور وإذا وافق مجلس الامن على زيادة قوة البعثة بما يسمح لها بالوفاء باحتياجات التحقق الجديدة الوارد وصفها أعلاه ، كان من الضروري إنشاء شعبتين اضافيتين ، شعبة عسكرية ، وشعبة للشرطة . وستكون الشعبتان الجديدتان ، شانهما شأن شعبة حقوق الإنسان ، تحت الاشراف العام لكبير البعثة السيد إقبال رضا .

٩ - وسيتولى قيادة الشعبة العسكرية ضابط برتبة عميد سيعينه الامين العام بعد التشاور مع الاطراف وبموافقة مجلس الامن . وسوف تساهم الدول الاعضاء بالمراقبين العسكريين بناء على طلب الامين العام الذي سيقوم بالتشاور مع الطرفين والحصول على موافقة مجلس الامن . وستتالف القوة الاساسية للشعبة العسكرية ، التي ستلزم إلى حين اتمام وقف المواجهة المسلحة بحلول ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، من ٣٤٤ من المراقبين العسكريين . وبالاضافة الى ذلك ، سيكون من الضروري وزع ١٢٨ مراقبا عسكريا اضافيا لتمكين البعثة من تنفيذ المسؤوليات الواسعة المعهودة بها إليها خلال فترة الـ ٣٠ يوما التي سيتم فيها تنفيذ الفصل بين القوات . وسيكون مقر الشعبة العسكرية في سان سلفادور ، وسيكون لديها أربعة مكاتب إقليمية ، ستشترك في مواقعها مع المكاتب الإقليمية القائمة التي أنشاتها شعبة حقوق الإنسان .

١٠ - وإني أنوي أن ألبّي قدر ممكن من احتياجات الشعبة العسكرية لبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور من الافراد بأن أنقل إليها ضباطا يعملون حاليا مع فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، بموافقة الحكومات المساهمة المعنية .

وستتم بالمثل نقل طائرات وعربات ومعدات أخرى ، وعملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الامن ٧١٩ (١٩٩١) سأوافي المجلس قريبا ، وقد لاحت بوادر انتهاء النزاع المسلح في السلفادور ، بتوصيتي بإنهاء ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، وقد سبق أن أعلمت البلدان الخمسة التي وُزع فيها فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى بنيّتي هذه .

١١ - وسوف يقود شعبة الشرطة ضابط برتبة معادلة لرتبة عميد ، سيعيّنه أيضا الامين العام . وستساهم الدول الاعضاء أيضا ، بناء على طلب الامين العام ، بمراقبي شرطة . ويُقدر عدد أفراد شعبة الشرطة الاساسيين حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ . مبدئيا ، بـ ٦٣١ مراقبا سيوزعون في جميع مقاطعات السلفادور . ومن المأمول أن تكون هذه التقديرات كافية لتنفيذ مهام الرصد التي ستقوم بها شرطة بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور تنفيذا فعالا . أما إذا اتضحت حتمية الحاجة إلى مزيد من المراقبين فسيُطلب إذنُ المجلس من جديد .

١٢ - وسوف يكون مقر شعبة الشرطة في سان سلفادور . وسوف تكون لها أربعة مكاتب إقليمية ، تشترك في الموقع مع المكاتب الإقليمية الحالية لبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور ، ومع إنشاء مكاتب فرعية لها بشكل يماثل وزع الشرطة الوطنية . وسوف تعمل شعبة الشرطة بتعاون وثيق مع شعبة حقوق الإنسان ، التي تُعنى أيضا بكيفية عمل قوات الامن العامة السلفادورية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للسكان .

١٣ - وتتجه النية الى تخفيض عدد أفراد شعبة الشرطة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بما يتوافق مع الاستغناء تدريجيا عن الشرطة الوطنية . وسوف تقدم مقترحات أدق الى المجلس قرب نهاية عام ١٩٩٣ .

رابعا - ملاحظات

١٤ - يُقدم هذا التقرير الى مجلس الامن قبل التوقيع على الاتفاقات التي ستترتب عليها المسؤوليات الاضافية التي ورد وصفها أعلاه بالنسبة لبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور . وإني واثق من أن المسائل المتبقية في المفاوضات (جدول زمني لتنفيذ جميع الاتفاقات وطرائق حل التنظيم العسكري لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإدماج أفرادها من جديد في الحياة المدنية وفي حياة البلد المؤسسية والسياسية ، في إطار من الشرعية الكاملة) سيُتفق بشأنها سريعا ، وأن الاتفاقات ستوقع في

١٦ كانون الثاني/يناير ، كما هو مقرر . وإني آمل في هذه الظروف أن يكون المجلس مستعدا لأن يعتمد ، قبل التوقيع ، القرارات اللازمة لتوسيع بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور بسرعة كبيرة لتتمكن من الوفاء بمسؤولياتها الجديدة بمجرد أن يبدأ وقف المواجهة المسلحة في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

١٥ - وستنشأ عن الطرائق المتفق عليها لحل التنظيم العسكري لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإدماج أفرادها من جديد في الحياة المدنية وفي حياة البلد المؤسسية والسياسية ، في إطار من الشرعية الكاملة ، بعض مهام التحقق الجديدة بالنسبة لبعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور . ولكن يمكن أداء هذه المهام بالعدد المزيد الموصى به في هذا التقرير . وإذا نشأت عن عملية التحقق من الاتفاقات الاخرى التي سوف توقّع في المكسيك احتياجات تتجاوز قدرة عدد الموظفين الموصى به في هذا التقرير ، فسأحيل ذلك من جديد على المجلس .

١٦ - وتتصل التوصية بتوسيع بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور بسرعة بالاحتياجات التنفيذية العاجلة الناشئة عن اتفاق وقف إطلاق النار في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ . على أن اتفاق جنيف المؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، الذي يضع الاطار للعملية التي ستؤدي الى إنهاء النزاع المسلح في السلفادور ، برعاية الامين العام ينص على قيام الامم المتحدة بالتحقق من جميع الاتفاقات . وقد أقر مجلس الامن ذلك في قراره ٦٩٣ (١٩٩١) . وتشمل الاتفاقات التي ستُوقع في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وكذلك الاتفاقات التي سبق للاطراف أن وقعتها ، مجموعة كبيرة من البنود ، وتمثل أعباء كبيرة على المنظمة . وإني آمل أن أعرض قريبا على المجلس أية احتياجات جديدة تنشأ عن هذه الاعباء. وقد تتطلب من الموارد أكثر مما هو موجود حاليا .

١٧ - واتفاق جنيف المؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ينص على وجه التحديد في الفقرة ٥ على أن يُجري الامين العام ، حسب تقديره ، اتصالات سرية مع حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو مجموعاتها التي يمكن أن تسهم في نجاح العملية عن طريق تقديم مشورتها وتأييدها . وطوال مرحلة التفاوض التي مرت بها العملية ، دأب سلفي وممثله الشخصي على التشاور بانتظام ، ضمن هذا الاطار ، مع عدد من الحكومات التي قدمت مساندتها من خلال قنواتها الخاصة للاتصال بالطرفين ، وكذلك بالمساعدة ماليا وسوقيا . وقد أتيحت لسلفي قبلاالفرصة للإعراب عن تقديره لهذه المساعدة . وأود أن أكرر الاعراب عن هذا التقدير بالنيابة عن المنظمة . ومن بين هذه الدول ، من المناسب أن أخص بالذكر حكومات اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، التي أصبحت تعرف بصورة غير رسمية بانها "أصدقاء الامين العام" .

١٨ - ومسؤولياتي حسبما عُهد بها إليَّ بموجب الاتفاق سالف الذكر ، ومسؤوليات الامم المتحدة عملا بالاتفاقات اللاحقة ، تتجاوز الى حد بعيد مرحلة التفاوض التي تقترب الآن من نهايتها والفترة المقبلة ، التي سيتم فيها الجمع بين تنفيذ الاتفاقات في اطار تحقق الامم المتحدة والمصالحة الوطنية فضلا عن التعمير ، ستتطلب جهدا كبيرا ومستمرا من جانب حكومة السلفادور وشعبها ودعما قويا من المجتمع الدولي . ومن الواضح أن الدور الرئيسي في العمل على تنفيذ الاتفاقات يقع على عاتق مجلس الامن ، الذي أعرب عن تأييده ، في عدة مناسبات ، لجهود السلم في امريكا الوسطى وعلى وجه التحديد في السلفادور .

١٩ - وباستخدام السلطات التقديرية التي عُهد بها الى الطرفين في اتفاق جنيف ، أعتزم كل الاعتزام الاستمرار في دعوة حكومات الدول الاعضاء الى تقديم المساعدة في الفترة المقبلة . وسأواصل بوجه خاص الاعتماد على اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، التي كررت حكوماتها لي الاعراب عن استعدادها لمواصلة القيام بدور داعم أرى أنه ضروري لمساندتي في ممارسة مسؤولياتي على النحو المبين أعلاه ، وكذلك في جهود التعمير المقبلة . وسأقوم أيضا بمفاتحة دول أخرى ومجموعات من الدول ، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء ، من أجل تحقيق هذا الهدف ذاته . وأعتزم أن أواصل في الايام والاسابيع المقبلة القيام مع الطرفين ومع غيرهما باستطلاع الطرق والوسائل لكفالة تحقيق المتابعة في المراحل المقبلة من عملية السلفادور التي تتمثل أهدافها ، على النحو الوارد في اتفاق جنيف ، لا في إنهاء النزاع المسلح فحسب ، بل أيضا في تعزيز احترام حقوق الانسان ، والديمقراطية وإعادة توحيد شعب السلفادور .

٢٠ - وفي الختام ، أوصي بأن يتخذ مجلس الامن الآن قرارا بتوسيع نطاق ولاية بعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور وزيادة حجمها على النحو المقترح في هذا التقرير . وسأكفل ، مثلما أفعل ذلك دائما ، أن يجري الاضطلاع بهذه المهام الإضافية بأقصى قدر ممكن من التوفير . وإني أعتزم تقديم تقرير آخر إلى المجلس في منتصف شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ سأضمنه توصياتي فيما يتعلق بالعمليات المستمرة للبعثة وحجمها في الفترة التي تلي نهاية ذلك الشهر .

الحواشي

(١) S/21541 .

المرفق

[الاصل : بالاسبانية]

وثيقة نيويورك

تعلن حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أنهما قد توصلا إلى اتفاقات نهائية تتوّج مع الاتفاقات التي سبق توقيعها في سان خوسيه ، المكسيك ، ونيويورك المفاوضات المتعلقة بجميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال كراكاس ومفاوضات نيويورك الموجزة . ويضع تنفيذها حدا نهائيا للنزاع المسلح في السلفادور .

كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الجوانب العسكرية التقنية المتعلقة بفض الاشتباك ووقف المواجهة المسلحة ، يتضمن حل الهيكل العسكري لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإعادة إدماج أفرادها في الحياة المدنية والسياسية والمؤسسية للبلد ، في إطار من الشرعية التامة .

كما وافق الطرفان على أن يبدأ رسميا وقف المواجهة المسلحة في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ وأن تُنجز هذه المهمة في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ .

وحُدد يوم ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لعقد اجتماع جديد بين الطرفين للتفاوض بشأن جدول زمني لتنفيذ الاتفاقات وطريقة حل الهيكل العسكري لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإعادة إدماج أفرادها في الحياة المدنية والسياسية والمؤسسية للبلد في إطار من الشرعية التامة .

وينتظر أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج إيجابية بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على أكثر تقدير . وإذا لم يحدث ذلك يتعهد الطرفان بقبول الحل الذي يعرضه عليهما الامين العام للامم المتحدة بشأن المسائل المعلّقة بحلول ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على أكثر تقدير . وسوف توقّع اتفاقات السلم النهائية في مدينة مكسيكو في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

ويتعهد الطرفان بالمحافظة على الجو اللازم لاستمرار وترسيخ القـــرارات الانفرادية المتخذة لتلافي حدوث أي نشاط عسكري .

نيويورك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

مثّل حكومة السلفادور :	مثّل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني :
دكتور أوسكار سنتامريا	القائد شفيق حنظل
الكولونيل ماوريسيو ارنستو فارغاس	القائد فرانسيسكو خوفل
دكتور ديفيد إسكوبار غالندو	القائد سلفادور سانشيس سيرين
الكولونيل خوان مارتينيس فاريلا	القائد إدواردو سنشو
دكتور أبيلاردو تورّس	القائد خواكين فيليالوبوس
دكتور رافائيل إرنان كونتريراس	

الفارو دي سوتو
ممثل الامين العام للامم المتحدة

- - - - -